الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/49/L.12
7 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الدين الخارجية والتنمية

اندونيسيا* والجزائر**: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم
لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير الى قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلقة بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بخطة للتنمية،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

081194 081194 94-43554

وإذ تلاحظ أن التطورات غير المتوازنة في سياق الاستراتيجية الدولية الجديدة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهج مبتكرة، من أجل تحقيق حل فعال وشامل وعادل وله وجهة إنمائية ودائم لمشاكل الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية لحل مشاكل ديونها، وإن كانت تسلم مع بالغ القلق بأن عددا كبيرا من البلدان النامية لايزال يواجه مشاكل ضخمة تتصل بالديون الخارجية،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة مما يؤثر بشكل سلبي على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة الى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، تشمل تدابير لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على أن تراعى الحالة الخاصة والحرجة لمعظم البلدان النامية الافريقية المدينة، وأقل البلدان نموا،

وإذ تشدد على أهمية التخفيف من الأعباء الفادحة للديون وخدمة الديون فيما يتعلق بجميع أنواع ديون البلدان النامية، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحاجة الماسة الى وضع ترتيب حاسم ونهائي في إطار نهج عادل ودائم،

وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في مجال الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل العمل على زيادة المدخرات والاستثمارات والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة التصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والخصائص التي تنفرد بها، فضلا عن مواطن الضعف لدى الشرائح الفقيرة من سكانها،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه رغم الإصلاحات الاقتصادية المستمرة والمضنية التي تقوم بها بلدان نامية عديدة، فإن عبء الديون وخدمة الديون لايزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، بتكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، قد فعلت ذلك على الرغم من وجود قيود مالية داخلية شديدة وشيوع بيئة خارجية غير مواتية،

وإذ تشدد على الحاجة الى تحقق نمو اقتصادي عالمي وعلى ضرورة وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول الى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية

للفائدة. وإذ تلاحظ استمرار الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام في البلدان النامية،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤[١]؛

٢ - ترحب بالنتائج التي انتهى اليها الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن الديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٣ الى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤[٢]، وتسلم بأن استنتاجاته وتوصياته، وبخاصة ما يتعلق منها بالحاجة الى وضع ترتيب حاسم ونهائي لتسوية جميع الديون المعلقة السداد، بما في ذلك إجراء تخفيض ضخم لجميع فئات الديون، من شأنها أن تساهم كثيرا في تحقيق حل فعال وشامل وعادل وله وجهة إنمائية ودائم لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية؛

٣ - ترحب أيضا بالبلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية، وعن الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية فيما يتعلق بعبء ديون أفقر البلدان وأكثرها مديونية، وتأمل أن يتسنى على وجه السرعة تخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التساهل مع جعل ذلك يشمل بلدانا نامية مدينة أخرى؛

٤ - تحيط علما مع الاهتمام بالبلاغ الصادر عن مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى، المعقود في نابولي، ايطاليا، في تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي كان مما جاء فيه أن البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية دعيت الى تقوية جهودها لتعزيز تدفق رؤوس الأموال الخاصة الى البلدان النامية، وأن نادي باريس شجع على مواصلة جهوده الرامية الى تحسين معالجة ديون أفقر البلدان وأكثرها مديونية، والقيام، حسب الاقتضاء، بتخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التساهل بالنسبة للبلدان التي تواجه مصاعب خاصة[٣]؛

٥ - تؤكد أهمية أن تواصل البلدان النامية بذل جهودها من أجل العمل على إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة أن توفر البلدان المتقدمة النمو بيئة اقتصادية خارجية داعمة وذلك عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق، وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، وتخفيض الأسعار الدولية للفائدة، وزيادة تدفقات الموارد، فضلا عن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا؛

---

(١) A/49/338.

(٢) A/49/367، المرفق الأول.

(٣) A/49/228-S/1994/427، المرفق الأول.

٦ - تطلب من المجتمع الدولي أن يضمن أن يؤدي التنفيذ التام للاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي الى إفادة البلدان النامية، وبخاصة عن طريق تحسين إمكانية وصولها الى الأسواق ومعدلات تبادلها التجاري، مما يتيح التخفيف من مشاكل ديونها؛ وينبغي تنفيذ التدابير التعويضية، بما في ذلك المساعدة التقنية، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية المتعرضة لآثار سلبية؛

٧ - ترحب بقيام بعض الدائنين بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان التي لم تقم بعد بذلك على أن تفعله وأن تقوم، حيثما أمكن، بإلغاء جميع الديون الثنائية للبلدان الافريقية وأقل البلدان نموا؛

٨ - تطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، في حدود اختصاصاتها، في اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل؛

٩ - تطلب من الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

١٠ - تلاحظ مع القلق أن البلدان المتوسطة الدخل، ولاسيما الموجود منها في افريقيا، لاتزال تواجه أعباء للديون وخدمة الديون، وتطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية أن تنظر في أمر اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف بقدر كبير من ديون تلك البلدان؛

١١ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛

١٢ - تشدد كذلك على الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

١٣ - تسلم بالحاجة الى معالجة مشكلة الديون المتعددة الأطراف للبلدان النامية مع إفساح المجال لزيادة تدفق الموارد بشروط تساهلية عن طريق المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٤ - تحث المجتمع الدولي على النظر في التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، أو بتمويل أنشطة التنمية، وعلى أن ينظر أيضا في مقايضة الديون باستثمارات، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل تخفيض و/أو إلغاء الدين؛

١٥ - تطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، استطلاع طرق لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة لتطبيق ترتيبات حاسمة ونهائية، تشمل اعتماد سياسات لإجراء تخفيضات كبيرة في الديون، على جميع فئات ديون البلدان النامية، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام دون الانزلاق الى أزمة جديدة للديون؛

١٦ - تطلب كذلك من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات الدولية ذات الصلة، أن تتضمن عملية وضع خطة للتنمية جهدا لحل مشاكل ديون البلدان النامية؛

١٧ - تحث البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حدود اختصاصاتها، على أن تنظر في تقديم دعم مالي جديد مناسب الى البلدان النامية، وبخاصة البلدان المنخفضة الدخل التي تقع عليها أعباء باهظة للديون وتواصل خدمة الديون والوفاء بالتزاماتها الدولية متكبدة في ذلك تكاليف مرتفعة؛

١٨ - تشدد على الحاجة الماسة الى تجديد تضافر جهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان النامية من أجل إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وتسلم بأن تخفيض الديون يمكن أن يساهم على نحو فعال في تحرير الموارد المحلية التي يجري تحويلها حاليا من المجالات ذات الأولوية للتنمية الى خدمة الديون، من أجل دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، ولاسيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

١٩ - تطلب من الأمين العام أن يستفيد من قوة الدفع التي تولدت منذ مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى المعقود في نابولي، من أجل التحرك نحو اتباع نهج شامل في حل مشكلة الديون، وأن يعين هيئة من الشخصيات الرفيعة المستوى لاتخاذ ما يلزم من تدابير للقيام بالمتابعة الكافية، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة أثناء الربع الأول من عام ١٩٩٥ عن التقدم المحرز في هذا الشأن؛

٢٠ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -